

مغريات السلطة تعجل بتمزيق الشعارات الأخلاقية لجماعة الحوثي

الصعود السريع لجماعة الحوثي في اليمن وانتقالها في فترة وجيزة وبشكل غير متوقع حتى من قبل كبار قادتها من طور "الثورة" والتمرد إلى ممارسة السلطة على مساحات شاسعة من اليمن تضمّ قسما كبيرا من سكانه، يضعانها بشكل مبكر، أيضا، في مواجهة مصير الحركات السياسية العقائدية القائمة على مبادئ أخلاقية فضفاضة وشعارات دينية أو قومية وطائفية عامة، سرعان ما تحترق عند احتكاكها بواقع ممارسة الحكم بمتطلباته المعقدة ومغرياته الكثيرة الدافعة في أغلب الأحيان إلى تفجّر الخلافات والصراعات.

ونجح الحوثيون المتحصّنون خلف جدار سمك من السرية والتكتم اللصيقين بحركتهم منذ إنشائها وحتى غزوها لمناطق اليمن، في حجب صراعاتهم الداخلية التي وصلت في أحيان كثيرة حدّ المواجهات بالسلح والتصفيات الجسدية التي يُحسب من يسقط فيها ضمن قتلّى المواجهات العسكرية ضد القوات الحكومية والمقاومة المساندة لها، إلا أنّ مقتل حسن زيد وزير الشباب والرياضة في حكومة الحوثي كشف حدّة الصراعات، حيث لم يكن بالإمكان حجب حدث بذلك الحجم.

وداب زيد في الآونة الأخيرة على توجيه انتقادات غير مباشرة لمراكز النفوذ التي تشكلت في صنعاء، ملوفا بمسؤوليتها عن عمليات السطو على الممتلكات العامة والخاصة التي تفاقمت في مناطق سيطرة الحوثيين، وهو ما يرجح أن تكون عملية اغتياله قد تمت، في إطار الصراع المحتدم بين الأجنحة المتنافذة في الجماعة الحوثية على توزيع مناطق النفوذ في صنعاء والمحافظات.

الحركات العقائدية تبدأ في التفكك عندما تنتقل من مرحلة الثورة إلى ممارسة السلطة بمسؤولياتها ومغرياتها

وعلى وقع الحديث المتزايد عن استئثار الفساد في مفاصل الجماعة الحوثية، وارتفاع وتيرة الصراع بين الأجنحة النافذة في الجماعة، برزت أصوات جديدة من داخل قيادات الجماعة الحوثية في صنعاء وصعدة لانتقاد الوضع الذي تشهده المناطق الخاضعة لسلطة الحوثي وطريقة إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية والخدمية وانتشار الفساد المالي والإداري.

ومن أبرز الأصوات التي انتقدت علانية هذا الوضع القيادي الحوثي البارز والرئيس السابق للمجلس السياسي للجماعة صالح هبرة، إضافة إلى شخصيات أخرى يرجح أنها تخوض معركة إعلامية وسياسية للدخول في معادلة القوة والحصول على مكاسب مالية، كما هو الحال مع قيادات حوثية من الدرجة الثانية مثل فارس الحباري وصالح الوجدان.

وإزداد أمر الخلافات الحوثية الداخلية انكشافا لدى الإعلان عن توقيف ثلاثة مسؤولين في حكومة صنعاء بينهم وزير المياه نبيل الوزير، والشروع في التحقيق معهم بتهم فساد، وذلك في امتداد لعملية تصفية الحسابات الداخلية التي تعصف بالجماعة منذ أشهر، حيث كانت عملية التوقيف تلك على علاقة مباشرة بنهب أموال المساعدات الإنسانية الدولية، التي تقوّل مصادر يمنية إنّ التناقص الحاد على الاستيلاء عليها يمثل أحد الأسباب الرئيسية للخلافات بين أقطاب جماعة الحوثي.



إثارة المشاعر الدينية ناجع.. لكن إلى حين

الأحزاب الشيعية تزرع أغامها الطائفية في مناهج التعليم العراقية

محاولة لتضمين المنهج سرديّة الميليشيات عن «تحرير» البلد من داعش



الغزو الإيراني يطال عقول الناشئة

أن إيران ساعدت العراق مجانا خلال تعرضه لهجوم داعش. لكن وثائق وزارة الدفاع العراقية تؤكد أن بغداد دفعت قيمة جميع الأسلحة والذخائر التي استوردتها من إيران خلال حقبة الحرب ضد التنظيم. وتسعى إيران لتكريس فكرة أن الحشد الشعبي هو المخللة الأمنية للشيعية في العراق الذين يتعرضون لاستهداف سني داخلي وخارجي.

وتقول مصادر في وزارة التربية العراقية إن أجهزة الوزارة تعرضت لضغوط إيرانية كبيرة خلال الأشهر الماضية لتضمين وجهة نظر طائفية عن الحشد الشعبي في المناهج الدراسية. وتكتمن خطورة التعديل الذي تسعى الميليشيات إلى إدخاله على مناهج التعليم، أنه يكرس المزيد من الانقسام داخل المجتمع العراقي على أساس طائفي، إذ من المؤكد أن تلفظ المكونات غير الشيعية في العراق ما ستنضمه الكتب والمناهج من روايات تحكي "بطولات" الحشد الشعبي و"نبله" و"رفعة" أخلاق منتسبيه، فيما كانت شرائح واسعة من سكان المناطق السنية التي شهدت الحرب على تنظيم داعش قد عاشت على أرض الواقع عكس ما هو وارد في تلك الروايات، حيث مارست الميليشيات المشكلة للحشد عنفا مبالغا فيه ضد سكان تلك المناطق وعاملتهم كمتعاطفين أو متعاونين مع تنظيم داعش، حتى يُغتربوا براعتهم من ذلك، واعتقلت الكثير منهم خارج نطاق القانون وغيبت آخرين لا يزال مصيرهم مجهولا إلى حد الآن، كما أجبرت سكان بعض المناطق على مغادرة ديارهم ولا تزال تمنعهم من العودة إليها، على غرار منطقة جرف الصخر جنوبي العاصمة بغداد التي أخلاها الحشد الشعبي من سكانها السنة ولا يزالون إلى اليوم ممنوعين من العودة إليها.

ويقول مراقبون إن إيران تحت أحزاب الإسلام السياسي الشيعي التابعة لها في العراق على تبني أطروحات طائفية حادة لإذكاء الانقسام مع السنة والاكراه، وقطع الطريق على جميع فرص نشوء مشروع سياسي وطني في البلاد.

لأن المناهج الدراسية هي بوابة اختراق المجتمع، الذي تريده إيران أن يكون دينيا، تمهيدا لتطبيق نظرية الولي الفقيه. ويبدو طيف واسع من رجال الفكر والثقافة العراقيين، ليسما من لهم صلات مباشرة بقطاع التعليم، قلقا بالغا من المحاولات المتزايدة للأحزاب الدينية والمليشيات المرتبطة بها لاختراق المجال التعليمي والتربوي، ما سيمثل قضاء نهائيا على أمل إقامة الدولة المدنية الذي لا يزال يساور بعض النخب.

وعلى الرغم من التراجع المخيف في قطاع التعليم في العراق خلال السبع عشرة سنة الماضية على مختلف المستويات سواء ما يتعلق بالإمكانات المادية المرصودة له والتي يظهر ضعفها في الهالك الشديد للبنى التحتية التعليمية، أو في مستوى التكوين وصياغة البرامج وطرق التدريس، فإنه يبقى من بؤر الضوء القليلة في البلد الذي شهد تراجعاً كبيراً في كل المجالات.

وتعود أحزاب الإسلام السياسي الشيعية إلى فتح ملف المناهج الدراسية، كلما أتاحت لها الفرصة، وهو ما حدث مؤخرا في قضية الحشد الشعبي. وتريد إيران تضمين المناهج الدراسية روايات عن الدور "الأسطوري" للحشد الشعبي في الدفاع عن العراق عندما تعرض إلى هجوم واسع شنه تنظيم داعش بدءاً من صيف 2014 انتهى إلى احتلاله ثلث أراضي البلاد.

وبالرغم من أن الجانب الأكبر من معارك طرد التنظيم خلال الأعوام اللاحقة خاضته قوات الجيش والشرطة العراقية، بمعونة التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وقدمت خلاله تضحيات جسيمة، إلا أن الإعلام العراقي الذي تسيطر عليه إيران سرق الأضواء لصالح الحشد الشعبي، فضلا تقديم سردية طائفية تحضر المعركة بين داعش السنّي والحشد الشعبي الشيعي على السردية الوطنية الموضوعية لمعركة وقعت بين دولة وتنظيم مسلح بالغ التشدد والدموية.

وتستند سرديّة الحشد الشعبي الطائفية إلى فكرة خيالية، مفادها

الحرب الضروس التي شهدها العراق ضدّ تنظيم داعش بين سنتي 2014 و2017 رغم أنها انتهت بهزيمة عسكرية مدوية للتنظيم وأفضت إلى استعادة المساحات الشاسعة من الأراضي العراقية التي كان قد احتلها، إلا أنها فرضت على المجتمع العراقي التعايش مع جسم طارئ على الدولة ومظفل على جميع مهامها واختصاصاتها دون استثناء، هو الحشد الشعبي الذي لا يقنع قاداته بمحاولة التأثير في السياسة وصناعة القرار، بل تمتد طموحاتهم إلى التأثير في المجتمع وتوجيه فكره ووجدانه.

بغداد - لم يعد حمل السلاح واستخدامه دون ضوابط، يمثل سوى جانب واحد من مظاهر غول الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك مع اقترام تلك الميليشيات المشكلة للحشد الشعبي المجال السياسي سواء عبر قاداتها الناقدين المشاركين في صياغة سياسات الدولة وصنع قرارها، أو عن طريق الكتلة البرلمانية الوازنة المثقلة للحشد في البرلمان والمشاركة بفعالية في التشريع ومراقبة عمل الحكومة.

وتشجّع الدور المتعاظم للحشد قاداته على اقتحام مختلف المجالات وأكثرها تأثيراً في المجتمع أملا في السيطرة عليه فكريا ووجدانيا بما في ذلك مجال التعليم، حيث شكّلت هيئة الحشد الشعبي لجنة علمية خاصة، مهمتها "تضمين موضوعات حول الحشد ضمن مناهج وزارة التربية"، وذلك في أحدث صيحة من صيحات الغزو الإيراني للعراق سياسيا وأمنيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا.

وتكشفت وثيقة رسمية عن وجود كيان قانوني خاص داخل هيئة الحشد الشعبي يدعى "مديرية التربية والتعليم"، وكيان آخر يحمل عنوان "قسم التعليم الجامعي".

ويوجه مدير "مديرية التربية والتعليم" في هيئة الحشد الشعبي، حسين حيدر جاسم البخاتي، خطابا إلى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، يعلمهما فيه بقراره تشكيل لجنة برئاسته، وعضوية ستة آخرين، بينهم خمسة يحملون شهادة الدكتوراه، لتضمين موضوعات عن الحشد الشعبي في مناهج وزارة التربية.

وأثارت هذه الوثيقة قلقاً للروية الشيعية في العراق هو مطلب إيراني وليس عراقيا،

أحزاب الإسلام السياسي الشيعي نجحت في اختراق مناهج التعليم في العراق وضمّنتها إشارات طائفية من وجهة نظرها